

## استرداد الأراضي المنهوبة في اليمن

منذ اندلاع الصراع في اليمن في عام 2014، والمشهد اليمني أخذ في التطور بشكل متسارع ولكن في اتجاه أكثر تعقيداً، وتمزقاً سنة تلو الأخرى، فخاصةً مع اندلاع الصراع المسلح عقب مقتل الرئيس السابق على صالح على يد حركة الحوثيين (الحوثية) الممردة، ودخول التحالف العربي بقيادة المملكة العربية السعودية والإمارات للصراع ضد الحوثيين لسيطرتهم على العاصمة، ودعمهم المفترض للحكومة الشرعية برئاسة عبدربه هادي. وتطور الوضع منذ العام الماضي مع المناطق الجنوبية، وبدأت الحكومة اليمنية الشرعية، تفقد سيطرتها على المناطق الجنوبية، مع نشوب حركات انفصالية مدعومة من الإمارات، لفرض مؤسساتها الحكومية والأمنية. وفي الوقت نفسه، تستمر إيران في تقديم الدعم المالي والعسكري لقوات الحوثيين، لاحكام سيطرتها على المؤسسات الحكومية في العاصمة صنعاء والمناطق الواقعة تحت سيطرتها.

ويعكس الوضع الإنساني والاقتصادي الكارثي في اليمن، فداحة الصراع المسلح وتزايد الجماعات المسلحة، وتفاقم لأثار الكارثية من الصراع المسلح على المدنيين سواء داخل المناطق الخاضعة لسيطرة الحوثيين، أو المحافظات الخاضعة لسيطرة الحكومة الشرعية. وارتفعت حصيلة القتلى بين المدنيين إلى 233,000، من بينهم 131,000 نتيجة أسباب غير مباشرة نتيجة الافتقار إلى الغذاء، وتدمير الخدمات الصحية، والبنية التحتية. ما يشير بوضوح إلى إرتكاب كافة أطراف الصراع انتهاكات خطيرة للقانون الدولي الإنساني وانتهاكات جسيمة القانون الدولي لحقوق الإنسان، عن سبيل الاستهداف العشوائي للمدنيين، وتدمير ممتلكاتهم والمنشآت الطبية والمدارس، وإعاقة إيصال المساعدات الإنسانية، ومنع الجهات الفاعلة الإنسانية من الوصول إلى بعض المناطق التي تحتاج إلى إغاثة عاجلة. كانت العواقب وخيمة، خاصة مع تفشي جائحة كوفيد-19 ومن قبلها وباء الكوليرا، التي تحصد مزيد من أرواح المدنيين.

ذلك المشهد المأساوي المستمر منذ خمس سنوات، أصبح على الطرف النقيض من تناول ومعالجة الأسباب الجذرية للصراع في اليمن، فإهمال حل النزاعات الحقيقية على المسكن، والأراضي، والموارد الطبيعية التي تواجه اليمنيين، والتي تعتبر من الدوافع الرئيسية لإستمرار الحرب في اليمن. وأدى أدى هذا الاستمرارية إلى زيادة هشاشة ونزوح مستمر الفئات المتضررة من الصراع المسلح وعدم تمكن الناس من تلبية احتياجاتهم الأساسية من مأوى ومياه وطعام، وضياع ممتلكاتهم، مما يقضي على آمال تحقيق السلام والأمن، خاصة مع تدهور المؤسسات التي شرعت في حل تلك النزاعات، وتمزق مقومات الدولة وانهايار سيادة القانون.

وفي إطار دعم ومناصرة وحفظ حق ضحايا الصراع في الانتصاف الفعال، وضمان حقهم في جبر الضرر، من خلال حل الأسباب الجذرية، ساهمت شبكة حقوق الأرض والسكن - التحالف الدولي للموئل في دعم مبادرة المجتمع المدني من أجل تطوير آلية استرجاع للضحايا مساكنهم، وأراضيهم، وممتلكاتهم منهوبة مرةً من قبل سياسات نظام علي عبدالله صالح، ثم نهبت مرةً أخرى من قبل ميليشيات الحوثية، أو تم تدميرها نتيجة عمليات القصف العشوائي من قبل قوات التحالف العربي. وذلك من خلال تطبيق نموذج مصفوفة الخسائر لثلاث حالات توضيحية تشكل انتهاكاً جسيماً تم توثيقها لحفظ حقوق المدنيين والتي تم وضعها في تقرير شامل سيتم إطلاقه قريباً.

وبما أن ضحايا أطراف الصراع لهم الحق في السعي نحو الجبر لأضرار مادية ومعنوية اللتي تعرضوا لها، يقع على كل من الحكومة اليمنية الشرعية، وميليشيات الحوثيين، والتحالف الذي تقوده كل من المملكة العربية السعودية والإمارات إلترام بموجب القانون الدولي بجبر أضرار هؤلاء الضحايا، بشكل فعال وسريع، مع استرداد بيوتهم، وأراضيهم، وممتلكاتهم، والعودة، وإعادة التوطين، وإعادة التأهيل، والتعويضات للقيم غير قابلة لاستردادها، ولضمانات منفذة بعدم التكرار، و لرضاهم أن العدالة قد تحققت.

لذلك، من خلال هذا المشروع، سعت شبكة حقوق الأرض والسكن - التحالف الدولي للموئل إلى تقديم نهجاً قائم على مبادئ حقوق الإنسان، وأفضل التجارب في تطبيق العدالة الانتقالية، تتضمن التغلب على النواحي السياسية والقبلية لنزاعات الأراضي، لمعالجة استرداد الممتلكات، وتحقيق الوصول العادل للأراضي، وتحقيق المواطنة كاملة وفعالية، كأساس مشترك للتمتع بجميع الحقوق الاقتصادية

والاجتماعية والثقافية. وهدفت الشبكة من خلال تلك المبادرة أن تدعم الإنصاف، وأن تكون العدالة بمثابة مشروع وطني، وبناء قدرات المجتمع المدني وتمكينها من إنشاء مرصد وطني للأرض كوسيلة تسعى لهدف العدالة. والذي يمكن أن يساهم بشكل كبير كآلية لجمع البيانات وتوثيقها وإدارتها، في الاستجابة إلى الاحتياجات المعلوماتية لأصحاب المصلحة، خاصة في وقت إقرار أي عملية سلام شاملة ونهائية، وهذه مجهودات ينبغي أن تضمن أحكام ملموسة وقابة للتنفيذ في معالجة قضايا الأراضي والموارد الطبيعية، لكي تتجنب أن تكون تلك القضايا مستمرة، وقود لنزاع في المستقبل.

فمعالجة العامل الأساسي لإدارة الموارد الطبيعية وهو العدل كأساس العمران، والمتضمن إستعادة الأراضي وموارد المياه، مع إتاحة الفرصة للمجتمعات المستضعفة وبشكل خاص المرأة، في حوكمة الموارد محلياً، سيساهم في التعافي من أكثر الفترات المأساوية في تاريخ اليمن، هي البلد التي كانت معتبرة تاريخياً كـ *“Arabia Felix”* (العربية السعيدة).

صرّة: أراضي زراعية في منطقة عب. المصدر: المصور عبد السلام النجدي.